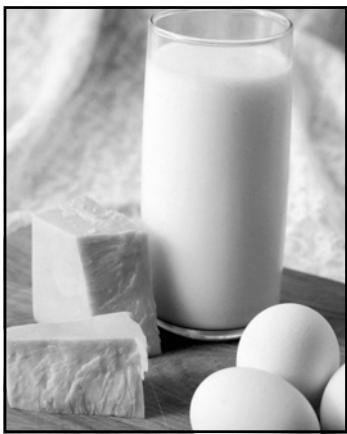


# مستقبل أمن المياه والغذاء واللحم والألبان

يجب الانتهاء من وضع الدراسات الخاصة باحتياجاتنا المستقبلية من الحالات الاستراتيجية التي نعاني فجوة غذائية كبيرة فيها وعلى رأسها القمح والذرة والفول والعدس والسكر وزبوب الطعام، بالإضافة إلى اللحوم الحمراء والألبان والشحوم الحيوانية والأسماك، والمساحات المطلوبة لكل محصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي الآمن منها، والأماكن المقترحة لزراعتها في الداخل والخارج، والجداول الاقتصادية لهذه الزراعات والمردود الاجتماعي والاستقرار الجتماعي المرتبط بتوفير هذه الحالات. وقد يحتاج الأمر أيضاً إلى ضرورة الاهتمام بعدم ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى عالية الإنتاجية



لتشجيع المزارعين على الزراعة وزيادة الإنتاجية، بما يعود بالفائدة على الدولة أو لا نتيجة تقليل الاستيراد من السلع التي زادت إنتاجيتها. بالإضافة إلى التحول من سياسة الردع والغرامات العالية إلى سياسة الحوافز للمزارعين الذين يتحولون من زراعات الأرز إلى الذرة ومحاصيل الزيوت مثل فول الصويا وتباع الشمس. وكذلك التحول من الإسراف في زراعات البرسيم إلى التوازن بينه وبين القمح والفول. وفتح باب التسلم من جميع هذه الزراعات بدلاً من المعاناة التي عصفت

بالمزارعين هذا العام لمنع توريد الذرة ومحاصيل الزيوت التي تفضل مصانع الزيوت استيراد الخام منها بدلاً من تسلم البذور وعصرها.

وهنالك أيضاً الاهتمام باستنباط الأصناف الجديدة من هذه الحالات المقاومة للارتفاع المتوقع في درجات الحرارة والملوحة للمياه والتحملة لظروف القحط والجفاف والملوحة والتلوث البيئي وأمراض وأفات الحرارة المرتفعة. خاصة في ظل إعلان رئيس الولايات المتحدة عن ضرورة مضاعفة إنتاجهم من الوقود الحيوي المستخرج من الحالات الزراعية إلى عشرة أضعاف الإنتاج الحالي خلال السنوات العشر المقبلة، بما سيحرم السوق العالمي للغذاء من فائض الحالات الاستراتيجية التي لا تزيد على ١٨٪ من الإنتاج العالمي للقمح و٦٪ فقط من الإنتاج العالمي للأرز بما يبشر بعدم ورود هذه النسب القليلة مستقبلاً إلى الأسواق بسبب الزيادة السكانية العالمية وإنتاج الوقود الحيوي.

الزيادة العالمية في السكان متوقعة لها أن ترتفع من استهلاك العالم من الغذاء بنسبة ٦٠٪ ومن المياه بنسبة ٢٥٪ كما أن الاحتياط العالمي والتلوث متوقع لهما أن يؤديا إلى نقص إنتاج الغذاء بنسبة قد تصل إلى ٢٠٪ حتى عام ٢٠٥٠ وبالتالي فإن الأمر يتطلب بحيث مستقبل مصر من المياه والغذاء ووضع الخطط الخمسية والعشرية العاجلة لتحقيق هذه الأمور الحيوية.